JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (41)
2024-2-26

بحث بعنوان

أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة

اعداد الباحثة : سماهر محمود ذياب الحوراني

باحث قانوني

بلدية شرحبيل بن حسنة

ملخص

إن الحوكمة من ضمن الركائز الأساسية لأهداف التنمية المستدامة حيث تعتبر البنية الأساسية التي تعزز تحقيق الأهداف الأخرى، لذلك أصبحت الحوكمة موضوعاً للنقاش الأكاديمي والبرامج الحكومية في جميع أنحاء العالم، وقد كرست الحكومات وواضعي السياسات والهيئات المنظمة جهداً كبيراً وموارد ضخمة في تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بالحوكمة وتطبيقاتها، لذلك تهدف الدراسة لدراسة أثر تطبيق الحوكمة على أهداف التنمية المستفادة والرائدة لاستخلاص الدروس المستفادة منها للنجاح.

إن الحوكمة تدعو لوجود مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وسيادة القانون، ومكافحة الفساد على جميع المستويات (السياسي، والإداري، والاقتصادي والأخلاقي)، مما يعزز الديمقراطية وتحسين مستوى المعيشة وتخفيض معدلات البطالة والفقر، ودعم العدالة والمساواة، وذلك كله يندرج تحت أهداف التنمية المستدامة. وبذلك فهناك علاقة ارتباطية قوية بين الحوكمة والتنمية المستدامة.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (41)
2024-2-26
https://jaspss.com

Abstract

Governance is one of the basic pillars of the Sustainable Development Goals, as it is considered the infrastructure that promotes the achievement of other goals. Therefore, governance has become a subject of academic discussion and government programs around the world. Governments, policy makers and regulatory bodies have devoted great effort and huge resources to developing legislation and policies related to governance and their applications. Therefore, the study aims to study the impact of applying governance on the learned and pioneering development goals to extract lessons learned from them for success.

Governance calls for the existence of effective, transparent and accountable institutions, the rule of law, and the fight against corruption at all levels (political, administrative, economic and moral), which enhances democracy, improves the standard of living, reduces unemployment and poverty rates, and supports justice and equality, and all of this falls under the goals of sustainable development. Thus, there is a strong correlation between governance and sustainable development.

مقدمة البحث :

من ضمن الركائز لأهداف التنمية المستدامة هي الحوكمة الرشيدة. والحوكمة في الواقع هي الركيزة التي ينبني عليها كل شيء. فإذا كانت المؤسسات ضعيفة، تصبح احتمالات نجاح أهداف التنمية المستدامة أقل بكثير؛ ولذلك تدعو هذه الأهداف إلى "مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات". وينطبق هذا على الجميع؛ القطاعين العام والخاص، محليا وعالميا، وعلى كل من المانحين والمتلقي للمساعدات الرسمية؛ للتأكد من أن تقديم المساعدات يتم بكفاءة وشفافية؛ حيث تصل إلى من يحتاجون إليها بالفعل، من دون أن تهدر أو تتحول وجهتها أو تتسم بالازدواجية. وينطبق على الشركات الخاصة والمؤسسات المملوكة للدولة؛ للتأكد من أن استثماراتها تتم بشفافية على أساس من المنافسة الحرة، حتى تعود بالنفع على المواطنين. وأود أن أقول بضع كلمات عن الفساد، وهو آفة اقتصادية واجتماعية حقيقية. فمن خلال ما يسببه من تقويض الثقة، وسحب للشرعية عن المؤسسات، يصبح من الصعب على البلدان اتخاذ القرارات الجماعية اللازمة لتعزيز المصلحة العامة. فكروا في هذا الأمر. إذا لم يسدد بعضهم نصيبهم العادل من الضرائب، فلن تستطيع الحكومات تدبير الإيرادات اللازمة؛ لإنجاز أولويات أهداف التنمية المستدامة. والأسوأ من ذلك أن شرعية النظام بالكامل ستقوض ، وفي الوقت نفسه، إذا كان الفساد مستشريا، فقد يسول ذلك للحكومات أن تنفق أموالا على مشروعات تولّد عمولات دون أن تكون لها قيمة اجتماعية تذكر، وبذلك أيضا يتم تقويض جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة. هذا ما يتعلق بالقطاع العام فقط، ونحن في حاجة أيضا إلى استثمارات يقوم بها القطاع الخاص في مشروعات مستدامة طويلة الأجل، تدعم أهداف التنمية المستدامة. تشارك العديد من الدول حاليًا في إعداد أو تعزيز السياسات التي تهدف إلى تعزيز قدرات وممارسات الحكم الرشيد.

وبما أن "الحكم" مفهوم مجرد ، فإنه يحتاج إلى تعريف ملموس يرتكز على واقع إقليم معين. من المهم أيضًا ضمان فهم مشترك للمبادئ المقبولة و المستخدمة دوليًا لتقييم الحكم في مختلف البلدان، لذلك في حين أن مفهوم الحكم الرشيد لا يتم تفسيره بشكل موحد في جميع أنحاء العالم ، يجب إنشاء فهم مشترك المعنى و المفهوم والمبادئ الأساسية التي تؤكد عليه ليكون بمثابة إرشادات للدول الأعضاء التي تشرع في إصلاحات الحوكمة.

ولذلك فإن تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في سياق حكومي دولي هو أداة لا تقدر بثمن للمساعدة في تحديد المبادرات الناجحة لتعزيز مبادئ الحكم الرشيد وتقوية العلاقات بين المستويات الحكومية. يعد تطوير مثل هذه المبادرات لتقوية الحكم الرشيد أمرًا محوريًا لجهود التحديث الحالية في معظم الدول الأعضاء، مع التركيز بشكل خاص على الدور الحاسم لتعزيز مشاركة المواطنين وإشراك المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن عددًا قليلاً فقط من الدول الأعضاء لديها نهج متكامل يربط بين مختلف مستويات الحكومة.

مشكلة البحث:

تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يكون هيناً، حيث يستدعي ذلك أن تعمل الحكومات على تطوير سياستها، والعمل على التغلب على العقبات التي تواجهها، ولكل دولة أجندة زمنية تسعى لتحقيق التنمية المستدامة خلالها، لذا على كل دولة أن تسرع حكومتها في وضع سياسات وتنفيذها بغرض إبراز تقدم في تحقيق تلك الأهداف، من خلال حشد الموارد المالية، وتعزيز قدرة الحكومات على التخطيط والتنسيق، وتحقيق المساءلة والشفافية، وحرية التعبير عن الرأي، واحترام حقوق الإنسان، وتقديم الخدمات، ومكافحة الفساد، حتى إذا تطلب إعادة الهيكلة، حيث تظهر المشكلة في أن الحكومات تواجه عقبات كثيرة، فغالباً ما تكون الجهود لتحقيق الأهداف منفصلة عن أجندة السياسات العامة، كما يوجد افتقار للمهارات،

الكفاءات، الوعي، تغلب الأساليب البيروقراطية، محدودية مساهمة السياسات المحلية، أو محدودية الموارد المالية، ولا تزال العديد من الدول تسلك خطواتها الأولى وتبذل جهوداً كبيرة في مواجهة التحديات وتحقيق تقدم في مختلف المجالات، لذا يجب على الدول التعلم من تجارب بعضها البعض في كيفية إدارة أهداف التنمية المستدامة، لذا فالمشكلة البحثية المثارة في دراستنا هنا هي إلى أي مدى تؤثر الحوكمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فلا يمكن أن يكون هناك تنمية مستدامة دون وجود حكم راشد، دراسة اكثر من حالة والمقارنة بينهم.

ومن هنا يمكننا التأكيد على أنه هناك جدل بين فريقين كما يلي:

يرى الفريق الأول أن إعطاء الأولوية لتحقيق الحوكمة أولاً سيكون كافياً لتعزيز خطة التنمية المستدامة.

بينما يرى الفريق الثاني أن إعطاء الأولوية للحوكمة وإهمال باقي الأهداف الأخرى سيكون عائقاً أمام المضي قدماً لتعزيز خطة التنمية المستدامة.

من هنا يمكن بلورة السؤال البحثي العام كالتالي : ما مدى تأثير تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة ؟

والسؤال البحثي: ما مدى تأثير تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة؟

الأسئلة البحثية الفرعية:

- ما هي آليات الحوكمة ؟
- ما هي محددات الحوكمة ؟
- ما مدى تأثير الشفافية علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟
- ما مدى تأثير المسائلة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

- ما هي مؤشرات التنمية المستدامة؟
- ما هي أبعاد التنمية المستدامة؟
- إلى أي مدى تؤثر الحوكمة وتطبيقاتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف يمكن تحويل الالتزامات التي ترسمها السياسات إلى أدوات تنفيذية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة

إن تلك الدراسة تتناول أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة، و بذلك فهي دراسة حديثة و لها: أهمية علمية (نظرية).

الأهمية العلمية (النظرية).

إن الاهمية العلمية (النظرية) لهذه الدراسة تكمن في أنها تعتمد علي متغيرين فلم تقف عند مرحلة الوصف والرصد فقط و لكنها تطرقت لمرحلة التحليل و التفسير، حيث يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي تحظى باهتمام بحثي وعلمي كبير منذ الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة عام 2015 التي اعتمدتها جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة وهي أهداف عالمية ومن ضمنها (تحقيق الحوكمة)، لذا تبرز أهمية البحث العلمية (النظرية) في أنها تعد إضافة للدراسات التي تناولت أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة، خاصة وأن الدراسات في هذا المجال يغلب عليها الطابع الاقتصادي والإداري، ولا يوجد دراسات عربية ذات طابع سياسي وفيرة في هذا الصدى، كما أن هذه الدراسة ستتناول العديد من المفاهيم والنظريات مثل مفهوم الحوكمة بأنواعها، و مفهوم الاستدامة و سنتناول أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، تعريف استراتيجيات التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

- فرح ضياء حسين مبارك، دراسة بعنوان "عقابيل سياسات حوكمة الإصلاح"،(مجلة الشرق الأوسط، 2016).

تناقش سياسات حوكمة الإصلاح الإداري والسياسي والمؤسسي، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت الدراسة للفرق بين الحكومة والحوكمة، وعناصر الحوكمة، وأيضاً أهداف الحوكمة، ثم عرض جوانب العولمة وعلاقتها بالحوكمة.

ثم تناولت الدراسة شفافية الحوكمة وأشكال تطبيقها، ومدى جهوزية الدولة لتطبيق الحوكمة، وتأثير العوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ومؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية على تطبيق الحوكمة، في المبحث الأول بعنوان جهوزية الدولة للحوكمة، ثم تعرض الكاتبة بعض المعوقات التي قد تعيق مدى جهوزية الدولة للحوكمة، وتوصلت الدراسة لبعض النتائج وهي:

- أن الحوكمة لها اتجاهين: الاتجاه الإيجابي: الحوكمة تعمل على تفعيل آليات لخدمة المجتمع، من خلال تفعيل الشفافية، والكفاءة في استغلال الموارد، واعتماد طرق التغيير الجذري، مع أهمية دور القيادة السياسية.
- السلبي: أن الحوكمة قد تتحول إلى عملية هادمة لو تم استعمالها بطريقة غير صحيحة، والشفافية المزيفة، وتطبيق الكفاءة بما يخدم مصالح أفراد معينة، أو الاعتماد في الإصلاح على نمط معين دون الآخر، أو الإصلاح السطحي، أو الاعتماد على قيادة لا تنعم بقبول مجتمعي.

اتسم أسلوب الدراسة بالوضوح في الألفاظ، وكذلك ترتيب الأفكار من خلال فصول وتقسيمها لمباحث، مع التوصل في نهاية الدراسة الاستنتاجات والتي أشارت لأن الحوكمة لا تصبح إيجابية فقط بل هناك وجه سلبي يظهر إذا تم تطبيقها بطريقة خاطئة.

- محمد حسن يوسف، دراسة بعنوان "محددات الحوكمة ومعاييرها- مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر".

يقوم الباحث بتعريف الحوكمة كما يلي أنها أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"، وأن الحاجة ظهرت لنظام الحوكمة بإلحاح بعد الأزمات الاقتصادية الأخيرة التي شهدتها دول شرق آسيا، أمريكا اللاتينية، وروسيا في أواخر التسعينات ومطلع العشرينات، وقد ذكرت الدراسة محددات الحوكمة والتي تنقسم لمحددات خارجية ومحددات داخلية، وأِشارت كذلك إلى معايير الحوكمة والتي تختلف من منظمة لأخرى فهناك معايير حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأخرى حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية.

وبالنسبة الحوكمة في مصر يشير الباحث أن الاهتمام بالحوكمة في مصر بدأ منذ 2001، بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وأشارت الدراسة إلى الحوكمة في الجهاز المصرفي والتي تعني مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، ونجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضاً بأهمية تطبيقها بشكل سليم، والذي يعتمد على البنك المركزي ورقابته، بينما حوكمة الشركات تشير إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم والأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى.

يؤخذ على الباحث أنه لم يحدد المنهج المتبع في الدراسة.

ومن النقاط التي تفتقر لها الدراسة هي التركيز على البعد الاقتصادي للجهاز المصرفي والشركات في مصر، ولم يتطرق للبعد السياسي.

- د. حكيمة بو سلمة، نجوى عبد الصمد،دراسة بعنوان "تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والفساد الإداري : نموذج ماليزيا "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.

فقد استهلت الدراسة أن العالم قد شهد في الفترة الأخيرة العديد من الأزمات والانهيارات المالية سواء في الدول المتقدمة أو الناشئة، والتي كان من أهم أسبابها الفساد المالي والإداري الناتج عن ضعف الرقابة والمساءلة وانعدام الشفافية، وكذلك الممارسات السلبية للإدارة، وقد أدت تلك الأزمات إلى زيادة الاهتمام بالحوكمة التي تعتمد على عدد من المبادئ التي تدعو إلى الإدارة الصحيحة والحكم الرشيد، كما أنها اعتمدت على عرض عدد من تجارب الدول منها المتقدمة، والدول الناشئة ومنها ماليزيا. حيث أن الأزمة المالية التي حلت بشرق الأسيوية عام 1997، أدت إلى مزيد من الاهتمام بالحوكمة وتعزيز الشفافية والإفصاح على اعتبار أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هو ضعف إجراءات الحوكمة وانعدام الشفافية، لذا قد لجأت الحكومة الماليزية إلى إنشاء لجنة الحوكمة التي ضمت عدد من الأكاديميين والمهنيين وممثل عن القطاع الخاص. وقد خلصت تلك الدراسة إلى أن الدول الناشئة اتخذت خطوات إيجابية نحو محاولة تطبيق الحوكمة وإرساء مبادئها، وذلك نظرا لما شهدته من أزمات مالية ومن تلك الدول هي ماليزيا. وقد يؤخذ على تلك الدراسة أنها لم تحدد المنهج الذي سارت عليه، كما أنها تتناول الموضوع بشكل تفصيلي، لم توضح المقصود بالحوكمة وأهميتها، وكما أن لم تتناول تطبيق الحوكمة في الدول المذكورة في الدراسة بالشكل الكافي.

الحوكمة في القطاع الحكومي

تعرف بأنها نوع من الممارسات التي تقوم بها هيئة الحوكمة من أجل توفير التوجيه الاستراتيجي تعد الحوكمة متطلباً أساسي لضمان تطور القطاع الحكومي واتخاذ القرارات الرشيدة التي تراعي متطلبات وتوقعات جميع المعنيين والمستفيدين من خدمات القطاع الحكومي، وأن تطوير أنظمة عمل متكاملة وتحديد المسؤوليات وأطر العمل والإلتزام بها يضع الأسس الصحيحة للحوكمة والإدارة الرشيدة. وتعزيز

ثقافة التميز والإبداع ونشرها على كل مستويات العمل الحكومي لجعل الحكومة في مصاف الحكومات العالمي.

أنواع الحوكمة

الحوكمة الفعالة، تعمل على تطبيق مبدأ المساءلة والشفافية على المؤسسات. من خلال تشريعات، وقواعد تضمن العدل والمساواة والمصلحة العامة. بالإضافة إلى الحوكمة الرشيدة تطبق مبدأ الشفافية والمشاركة والتوافق، بالإضافة إلى أنها تقوم على التجارب. وتلتزم بالقوانين مع ضمان العدل والشمولية. علاوة على الحوكمة المؤسسية، هي نظام يحدث من خلالها التوجيه والرقابة للشركات. من أجل تحقيق أهدافها بعيداً عن الانحرافات.

أهداف الحوكمة

- الشفافية تعتبر من المفاهيم التي ظهرت حديثًا في الحوكمة، حيث لها أهمية كبيرة في المنظمات الحكومية، فتعمل على الانفتاح والقدرة على تحقيق الأهداف.
- المساءلة تعطي الحوكمة الحق للمساهمين بمساءلة أعضاء الإدارة التنفيذية عن أدائها، بالإضافة إلى هدف المسؤولية والمساواة.
- المساواة أي المساواة بين المستثمرين الصغار والمستثمرين الكبار، أو المساواة بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي.

مبادئ الحوكمة

- المشاركة حيث يشارك جميع المواطنين والمجتمع المدني في عملية التنمية.
- سيادة القانون فجميع أفراد المجتمع يخضع لسيادة القانون دون اختلاف.
- مكافحة الفساد والتقليل من الانحرافات.

- وجود إطار عام لقوانين الدولة التي تحمي كل أفراد المجتمع.
- الاستجابة بمعنى استجابة القطاعات الحكومية والقطاعات الخاصة لاحتياجات المواطنين.
- العدالة والموازنة بين جميع أفراد المجتمع.
- الكفاءة بمعنى تقديم الخدمات والسياسات العامة في أقل وقت.
- الفاعلية أي رضا المواطنين عن الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي.

فوائد الحوكمة

- تعمل الحوكمة على التشجيع، للمؤسسات في كيفية استخدام مواردها وتشجيع الإنتاجية.
- كما تعمل على تسهيل عمليات الرقابة، من خلال تشكيل لجان متخصصة وتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح.
- تساعد في جذب الكثير من المستثمرين، حيث تضمن لهم نظام الحوكمة العمل بمصداقية وشفافية.
- بالإضافة إلى أنها تساعد في استقرار أسواق المال.
- كما تعمل على حماية المال العام، ووضع القواعد التي تقوم عليها إدارة المؤسسات.
- كذلك تعمل على تقديم آليات، للقضاء على الفساد في الوحدات الحكومية.
- تساعد الحوكمة في كيفية استخدام الموارد بطريقة صحيحة ومنع هدرها.
- كما تعمل على مساعدة الشركات في تحقيق أهدافها وزيادة إنتاجيتها.
- الشركات التي تطبق نظام الحوكمة، باستطاعتها الحصول على القروض من البنوك بنسب فائدة أقل من الشركات التي لا تتبع نظام الحوكمة.
- بالإضافة إلى كونها تعمل على استقرار الأسواق المالية.

ضوابط الحوكمة

- ضوابط خارجية تشير إلى ضوابط الاستثمار في الدولة، مثل القوانين والقواعد. كقوانين سوق العمل ومنع الاحتكارات. تساعد أيضاً في الرقابة على المنظمات الخاصة والمكاتب، مثل مكاتب المحاماة ومكاتب المراجعة والاستشارات المالية.
- ضوابط داخلية تتمثل في القواعد التي من خلالها، يتم اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين الجمعيات العامة ومجلس الإدارة. لتجنب التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

أهداف الحوكمة في القطاع العام

- الأداء الجيد في إدارة البرامج وتقديم الخدمات.
- بالإضافة إلى اتخاذ القرارات الإدارية طبقاً للتشريعات، مع الاحتفاظ بمبدأ الشفافية والنزاهة.
- التأكد من رضا المواطنين عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام، مع الاهتمام بتحقيق مبدأ المحاسبة. ،والمساءلة في القطاعات الحكومية ومدى التزامها بالقوانين.
- الاهتمام بتحقيق مبدأ العدل والشفافية في استخدام السلطات وإدارة المال العام، ومنع استخدام السلطة للأغراض الخاص. بالإضافة إلى تساوي المواطنين في الحصول على الفرص.
- رفع قدرات المنظمات الحكومية للعمل بكفاءة، من خلال تعزيز الأداء المؤسسي وتقييمه باستمرار. بالإضافة إلى تخفيف أثار المخاطر والأزمات المالية.

هيكل الحوكمة

- يوضح معرفة الحقوق والواجبات، والمسؤوليات بين مختلف الأطراف الداخلية والخارجية.
- بالإضافة إلى توضيح كيفية وضع الأهداف، ومراقبة الأداء وهذا الهيكل يتكون من. الإدارة العليا يوضح هذا الهيكل، كيفية تشكيل الإدارة وكيفية اختيار أعضائها ووصف وظيفة كلاً منهم.

- التشريعات القانونية، توضح جميع التشريعات والقوانين التي تخص المنظمات الحكومية.
- مصفوفة الصلاحيات تبين الصلاحيات، والتي يتمتع بها كل مستوى من المستويات الإدارية في المنظمات الحكومية.
- حقوق الأطراف ذات الصلة تطبق هذه الحقوق على جميع الأفراد، والذين يتعاملون مع المنظمات الحكومية سواء داخلها أو خارجها. بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
- قائمة الإفصاح والشفافية توضح هذه القائمة، ما هي المعلومات المالية وغير المالية التي تكون متاحة لدى الجمهور.

أسباب الاهتمام بالحوكمة في القطاع الحكومي

يعود إلى تدني مستوى أداء الجهات الحكومية، وتداخل الصلاحيات والمسؤوليات وضعف الإنتاجية، وغياب المساءلة، بالإضافة إلى ضعف المنظومة الرقابية ككل، وتدني مستوى الإفصاح والشفافية، وظهور حالات للفساد المالي والإداري، ومفهوم الحوكمة يهدف إلى إخضاع نشاط الجهاز الحكومي إلى مجموعة من الأنظمة والقوانين، والسياسات والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الجهة الحكومية من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات المسؤولين في الإدارة العليا والتنفيذية.

التنمية المستدامة

تعرف بانها تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاحتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذة الاقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، انها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على ا لارض وتضمن

الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي والذي يتجلى بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة، والبحث عن العدالة.

يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى مضمون واسع يستخدم ليشمل كل القضايا والمشكلات التي تعاني منها المؤسسات المختلفة بهدف تنشيط وتفعيل الجهود الراقية إلى الحفاظ على مستوى المشروعات وتقدمها والثروات الطبيعية وضرورة إدامتها للحفاظ على الأجيال المتعاقبة، واستخدام الموارد المتاحة لمقابلة الاحتياجات الحالية دون التأثير على قدرة هذه الموارد على التجديد للوفاء بالاحتياجات المستقبلية. التنمية المستدامة قابلة للاستمرار وتهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان والبيئة المحيطة به وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتعليم والإسكان، كما تهدف أيضاً إلى الاهتمام بشكل مباشر بتقييم الآثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية.

كيفية تطبيق أهداف التنمية المستدامةفي القطاع الحكومي

- **بناء التزام وقيادة سياسية قوية تشمل الجميع**

يشترط وجود الالتزام السياسي والقيادة القوية لتعزيز العمل على مستوى حكومي شامل ولضمان تماسك السياسات. ومن الضروري وجود الالتزام السياسي الصريح بتحقيق التنمية المستدامة، معبَّر عنه على أعلى المستويات ومدعوماً بالاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات والتشريعات والتعليمات والحوافز، لتمكين جميع فروع ومستويات الحكومة من متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متماسكة. كما تساعد القيادة السياسية القوية في تأسيس إحساس لدى كيانات الحكومة والجهات الفاعلة الرئيسية أنها شريكة في العمل، وتسهيل اتخاذ تدابير اللازمة لتفادي تعارض السياسات في القطاعات المختلفة أو أن تقوّض بعضها البعض.

- **صياغة رؤية استراتيجية طويلة الأمد وتنفيذها والتعريف بها**

باعتمادهم رؤية العام 2030، التزم قادة العالم بـ "تنفيذ الأجندة بما فيه صالح الجميع، ولجيل اليوم وأجيال الغد". فالرؤية طويلة الأجل وآفاق التخطيط هما أمران ضروريان لدعم الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة متوازنة. كما أنهما أساسيان لضمان تجاوز الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الدورات الانتخابية أو البرامج الحكومية أو التشكيلات الوزارية.

- **تحسين مستوى إدماج السياسات**

التزمت الدول "بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بطريقة متوازنة ومتكاملة". ويعدّ إدماج السياسات أمراً أساسياً لتحقيق التوازن بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتباينة في كثير من الأحيان، وتحقيق أقصى قدر من التآزر والحد من التنازلات في جميع مراحل عملية صنع السياسات. وتكمن أهمية ذلك في أمرين: أولاً، تجنب تحقيق تقدم في أحد الأهداف على حساب هدف آخر؛ فمثلاً، إنتاج الغذاء (الهدف الثاني) وإنتاج الطاقة (الهدف السابع) يمكن أن يتنازعا على نفس مصدر الماء (الهدف السادس) أو الأرض (الهدف الخامس عشر)، وثانياً، لضمان توافق السياسات المحلية مع الأهداف المتفق عليها دوليا .

أبعاد التنمية المستدامة

- **البعد التقني** لعبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث ساهمت في الكثير من التطور المهم لتحسين أداء المؤسّسات الخاصة، كما عزّزت أنشطة البحث، وساهمت في تحديث أنماط المؤسسة الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وحفّزت النموّ الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما حدّ من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل لتحقيق أهداف إنمائية ألفية، كما

لعبت الاتصالات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ساهمت الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية في تدريب المزارعين، ولا بدّ من الإشارة إلى دور شبكة الإنترنت، حيث إنّها ساعدت على ربط رجال التعليم والمرشدين بالباحثين، وبمصادر المعلومات، الأمر الذي ساهم في تحسين الإنتاج الزراعي.

- **البعد البيئي** تسعى التنمية المستدامة إلى إنجاز عدد من الأهداف البيئية، ومن بينها ترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب، بهدف ترك بيئة ملائمة ومماثلة للأجيال القادمة، نظراً لعدم وجود بدائل أخرى لتلك الموارد، ولمراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع تحديد الكمية المراد استخدمها بشكلٍ دقيق.
- **البعد الاقتصادي** تسعى التنمية الاقتصادية في البلدان الثرية إلى إجراء العديد من التخفيضات المتتالية في مستويات استهلاك الموارد الطبيعيّة والطاقة، فمثلاً استهلاك الطاقة الناتجة من الغاز، والفحم، والنفط في الولايات المتحدة أعلى منها في الهند بـ 33 مرة.
- **البعد الاجتماعي** تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك نوعين من الإنصاف، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع.

ما دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة؟

الحوكمة الفعالة والتنمية الاقليمية كشرط أساسي لتحقيق الاستدامة: تحسين الحوكمة المنهجية :مساعدة الحكومات الأفريقية والعربية في تلبية المعايير البيئية وتطلعات المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال تحسين التكنولوجيا وبناء القدرات والتدريب.

ما هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة؟

مبادئ المشاركة

- العمل **على** وجه الاستعجال: نُدرك ضرورة العمل المستمر والهادف **على** وجه الاستعجال **على** الأصعدة كافة من أجل بلوغ أهداف **التنمية المستدامة** لعام 2030 ذات الصلة
- الالتزام بالقمة.
- التحلي بالاحترام.
- الاعتراف بالتعقد.
- اعتناق شمول أصحاب المصلحة المتعددين.
- تكميل عمل الآخرين.
- بناء الثقة.

النتائج والتوصيات

النتائج

1. إن عملية الإصلاح السياسي وتحقيق الحوكمة، في الواقع عملية حديثة ظهرت نتيجة للثورة المعلوماتية التي شهدها العالم والتي انعكست على الأنظمة السياسية في العالم اسره، اذ اصبحت

اغلب دول العالم اليوم تسعى من أجل تحقيق الحوكمة ، الحوكمة يقصد بها الحكم الرشيد الصالح، والإدارة الرشيدة الصالحة.

2. إن مبادئ الحوكمة والشفافية والمشاركة واللامركزية والمساواة والاندماج الاجتماعي وسيادة القانون والعدالة.... الخ ،تعتبر قضايا أساسية لتحقيق الحوكمة، إذ من خلالها يتم توفير بيئة ديمقراطية تسمح بالمشاركة لكافة فئات المجتمع.

3. أَن الحوكمة تتطلب تحقيق نوع من التشارك والتعاون مع مكونات الحكومة الاساسية والتى تتمثل القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة، من أجل تعزيز التفاعل فيما بين المكونات وبتالي بناء مجتمع قائم على أساس الاندماج والتعاون.

4. إن سعي الحكومة لتحقيق الحوكمة لايتحقق الا من خلال عملية الاصلاح السياسي، التي تتطلب أن وجود أداء لمؤسسات الدولة كافة يتسم بالفاعلية والقدرة على الالتزام بالإصلاحات التي تقوم بها الدولة.

5. إن أهم مطلب من متطلبات التنمية في الدولة الإنمائية هو وجود جهة خاصة ومسؤولة عن عملية التنمية مما يجعلها متخصصة في إدارة عملية التنمية مما يعطيها أكثر اهتمام.

التوصيات:

1. توصي الدراسة بضرورة إنشاء هيئة في الدول النامية متخصصة وذات استقلالية من الناحية المادية والإدارية وموظفين مختصين في مجال التنمية، يقتصر دورهم على التخطيط والمتابعة لعملية التنمية في الدولة، وعرض تقاريرهم لمناقشة المعوقات وأهم الإنجازات والحلول أمام السلطة التشريعية.

2. ضرورة الاهتمام بمعايير الحكم الرشيد والسعي لتحقيق أماكن متقدمة على الخارطة العالمية من خلال فصل السلطات الثلاث واقامة انتخابات دورية ونشر الحريات العامة.
3. يجب على السلطات القيام بالمزيد من التعديلات والإصلاحات في القوانين للمساهمة في مشاركة أوسع للمعارضة في النظام السياسي.
4. تحديد أصحاب المصلحة (الفاعلين) المختلفين وذلك من خلال القيام بتحليل لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتأثير، والمصلحة، والقوة.
5. إدماج جميع أصحاب المصلحة في عملية التنفيذ منذ مرحلة مبكرة والسماح لكل فاعل (صاحب مصلحة) بتحديد خط الأساس، ومؤشرات القياس، والأهداف خلال مرحلة التخطيط.
6. التزام الوزارات المختلفة وضمان وجود تنسيق دائم وفعال فيما بينهم سواء على المدى القصير، المتوسط والطويل.
7. تنفيذ حملات توعية مع ضمان الشفافية. وسائل الإعلام عليها دور كبير لتعريف الجمهور بالتقدم المحقق على صعيد الأنشطة التي يتم تنفيذها مما يضمن الحصول على دعمهم.
8. وضع نظام فعال للرصد والتقييم: على وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري رصد ومتابعة تنفيذ الأنشطة من قبل الوزارات المختلفة وكذلك التعرف على المعوقات في مرحلة مبكرة ومراجعة الخطة كلما استدعى الأمر.
9. تشجيع الأطراف الفاعلة وكذلك الموظفين العموميين على الإبلاغ عن أية وقائع فساد وذلك من خلال تأسيس نظام شكاوى رسمي ومستقل. إذا كان هناك فساد فإن أيا من الأهداف الموضوعة لن يتم تحقيقها.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (41)
2024-2-26

المصادر والمراجع :

- أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة بين التجربتين (الماليزية والمصرية) 2015 – 2022 ، عداد : مريم احمد طراد محمد , داليا هاني مصري محمود.
- الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة، اعداد: المشهداني ، ياسين ميسر فتحي.
- دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة ، اعداد:ليلى غضبان .
- التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، اعداد : الاستاذ الكتور المهندس سليمان مهنا ، المهندسة ريدة ديب.
- التنمية المستدامة ، اعداد : خالد زكريا ، مصدق شعلة.

المواقع الالكترونية

- https://sustainability-excellence.com
- https://dubaipolicyreview.ae/ar
- https://www.ammonnews.net/article/551881